

الفقه المالكي وضرورة التجديد

الدكتور عبد الحي عمور

رئيس المجلس العلمي المحلي - بفاس

ملخص المداخلة بالعربية

حمل العصر الحاضر تحديات كثيرة لحياة المسلمين عوّقت التطبيق الصحيح للأحكام الشرعية، مما تغلب معه واقع الحياة على الامتثال لتعاليم الدين، وهيمنت معه سلوكيات بعض هذه المعقبات وافدة من الاستعمار الغربي وأخرى ذاتية يتمثل بعضها في توقف الفعل الاجتهادي الذي هو سنة من سنن الإسلام، وذلك عندما أغلق باب الاجتهاد مما انعكس سلبا على مسار الأمة لقرون طويلة.

هذه التحديات، بعضها أجنبي يتجلى في هيمنة الأنماط المهددة للهوية الإسلامية، وبعضها ذاتي يتمثل في توقف الاجتهاد مدة طويلة.

ولتجاوز هذا الواقع المرير أضحي من الواجب الإسلامي إحياء تراثنا الفقهي من حيث أننا لا يمكن أن نقطع صلتنا الوثيقة به، ولكن أيضا بإعادة قراءته بما يساعد على تطوير بعض الأحكام الاجتهادية الفرعية تطويرا يجعلها صالحة لواقع الحياة المعاصرة والتحويلات الجدية دونما تفريط في هذا التراث الفقهي، واستنباط أحكام واجتهادات لمسائل وقضايا ونوازل جديدة ما زالت تراوح مكانها دون أن تجد إجابات عنها.

كل ذلك من داخل النسق الإسلامي ودون إسقاط نظريات وافدة، ومنهج أصولي مناسب مما يعني أن التجديد سيظل أيضا أصول الفقه فضلا عن موضوعه.

سنتناول هذه المداخلة -إن شاء الله- في ظلال الكتاب المعلن عنه: «تراثنا الفقهي وضرورة التجديد» المحاور التالية:

- 1 . عوامل تجديد الفقه وأصوله.
- 2 . مفهوم الإسلام للتجديد .
- 3 . مجالات التجديد الفقهي.
- 4 . أفكار واقتراحات لتحقيق التجديد:

* الاجتهاد الجماعي

* جهود المجامع الفقهية

* التقريب بين المذاهب.

ملخص المداخلة بالفرنسية

La doctrine malékite et la nécessité du renouveau.

Notre ère a apporté avec elle de nombreux défis à la vie des musulmans, qui ont entravé l'application exacte des règles légitimes. On note aussi l'impact néfaste de la colonisation sur le comportement de l'individu, influencé aussi par une carence dans l'interprétation susceptible de développer un nombre important de lois.

Sous la lumière du livre intitulé notre patrimoine doctrinal et la nécessité de renouveau (le titre doit être écrit en italique), l'intervention s'articule autour des axes suivants :

- Les facteurs de renouveau jurisprudentiel et de ses origines.
- Le renouveau selon l'Islam.

- Les domaines du renouveau jurisprudentiel.
- Des suggestions pour réaliser le renouvellement :
 - L'Ijtihad collectif.
 - Les efforts cercles jurisprudentiel au monde islamique.
 - Le rapprochement entre les différentes doctrines.

ملخص المداخلة بالانجليزية

The Maliki School of Jurisprudence and the Importance of Renewal.

There are lots of challenges which restrain the application of the Islamic teaching. The cause of this situation is a result of both the influence of western colonialism and the stagnation of Ijtihad (interpretative judgment).

It is important under these circumstances to renew the jurisprudential heritage and elaborate a new reading to respond to the requirements of this age by making a balance between traditions and the International Human Law.

Hence, this paper will discuss:

1. The factors of jurisprudential renewal
2. The concept of Islam for renewal
3. The Areas of jurisprudential renewal
4. Ideas and suggestions for renewal:
 - * Collective Ijtihad
 - * The efforts of jurisprudence academies
 - * Converging jurisprudence schools (Madhahib).

الفقه المالكي وضرورة التجديد

حمل العصر الحاضر تحديات كثيرة لحياة المسلمين عوقت التطبيق الصحيح للأحكام الشرعية، مما تغلب معه واقع الحياة على الامتثال لتعاليم الدين، وهيمنت معه سلوكيات وأنماط من المعاملات لا تمت بصلة إلى جوهر الإسلام، وهددت هوية الأمة الإسلامية، بعض هذه المعوقات وافدة من الاستعمار الغربي وأخرى ذاتية يتمثل بعضها عن الانحراف عن منهج الله تعالى للأمة الإسلامية، والآخر في توقف الفعل الاجتهادي الذي هو سنة من سنن الإسلام، وذلك عندما أغلق باب الاجتهاد مما انعكس سلبا على مسار الأمة لقرون طويلة .

ولتجاوز هذا الواقع المرير أضحي من الواجب الإسلامي تجديد الدين وإحياء تراثنا الفقهي، من حيث أننا لا يمكن أن نقطع صلتنا الوثيقة به، ولكن أيضا بإعادة قراءته بما يساعد على تطوير بعض الأحكام الاجتهادية الفرعية تطويرا يجعلها صالحة لواقع الحياة المعاصرة والتحويلات الجديدة دونما تفريط في هذا التراث الفقهي، واستنباط أحكام واجتهادات لمسائل وقضايا ونوازل جديدة ما زالت تراوح مكانها دون أن تجد إجابات عنها.

كل ذلك وفق منهج أصولي مناسب لا يغيب عنه النقد الموضوعي، ودون إسقاط نظريات وافدة وتيارات فكرية غريبة تدعو إلى قطع الصلة مع التراث: الحداثة مثلا التي تعني لدى مؤرخة الفكر الديني: «انحسار الإيمان الديني وفقدان الدين لمرجعياته المعصومة/ الوحي» وهي بهذا المفهوم، تناهض التراث وتنكر كل خطاب ديني تراثي .

ان البعث والأحياء والتجديد التي ستطال الفقه وأصوله وفي مختلف المذاهب والمدارس، ستكون من داخل النسق الإسلامي لا من خارجه أعني من سنة الإسلام وخصوصية شريعة: التجديد.

وستتناول هذه المداخلة -إن شاء الله- في ظلال الكتاب المعلن عنه: «تراثنا الفقهي وضرورة التجديد» المحاور التالية :

1- عوامل تجديد الفقه وأصوله.

2- مفهوم الإسلام للتجديد ومجالاته.

3- في طريق التجديد الفقهي: • الاجتهاد الجماعي.

• جهود المجامع الفقهية.

• التقريب بين المذاهب.

إن تجديد الفقه الإسلامي بمختلف مذاهبه ومدارسه السنية منها والشيعة، يفرض في البداية الوقوف عند بعض عوامل النكوص التي اعترته، والجمود الذي سيطر عليه لعصور وأحقاب مديدة - خاصة بعد إغلاق باب الاجتهاد- ذلك أن سبيل التجديد والتطوير يمر عبر إزاحة العراقيل والصعوبات التي يعيشها فكرنا الثقافي وتراثنا الفقهي، واستبعاد ما أصابه من جمود وتحلف عن مواكبة التطورات ومعايشة الأحداث، حتى توقف عن استيعاب مشكلات العصر وحاجاته، ومواجهة ثقافة الفكر الإنساني في علاجه لكثير من قضايا الإنسان والمجتمع كما بدأ أول مرة.

ونحن في هذا المدخل التمهيدي سوف نتوقف قليلا، عند بعض المؤثرات التي أثرت سلبا على فكرنا وثقافتنا الفقهية- كما يراها بعض الباحثين من العلماء المحققين - سواء على مستوى المعارف والمضامين، أو على مستوى المنهج والأساليب التي تحكمتم في تقديم تلك المعارف والمضامين.

1- النظرة التقديسية للتراث الفقهي

إن النظرة التي غلبت على تراثنا الفقهي الإسلامي - خلال الحقب التاريخية التي مر منها- شابها نوع من الارتباك والغموض، واختلط فيها علينا: المقدس الديني/ الوحي، الذي يعلو عن عوامل الزمان والمكان، مما لا يقبل نقدا ولا مراجعة ولا تغييرا، وبين ما هو فكر ديني واجتهاد بشري/ كالفقه، مما أملتته حاجات الناس وظروف التطور التي مرت منها الأمة الإسلامية، والذي يحتوي على ما هو صواب ما زال صالحا حتى يومنا هذا، وما أصبح متجاوزا يستدعي التطور والتجديد. وستظل قراءتنا له بعيون القداسة التي ترفعه عن كل نقد، حائلا دون كل تجديد أو تغيير في استنباطاته واستنتاجاته .

إنه التزمت الرافض لكل انفتاح وتجديد، مما لا يتفق مع سنة الحياة ولا مع موقف الإسلام من الثقافات التراثية حتى التي لها صلة بالفكر الديني.

وفي المروى عن رسول الله ﷺ: «كونوا للعلم رعاة ولا تكونوا له رواة» وفي تفسير لهذه الظاهرة التي هيمنت على العقول لأزمة وعصور يقول الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور: «وقف بنا المسير وضائق بنا التأليف واختلطت العلوم، وأصبحنا نتابع ما وجدنا غير شاعرين الحسن اتبعناه أم لقيح نبذناه؟ وتبدلت العصور وتقدمت العلوم وطارت الأمم ونحن قعيدو علومنا وكتبنا، كلما أحسسنا بنبأة التقدم والرقى وتغير الأحوال، استمسكنا بقديمتنا وصفدنا أبوابنا، فإنك لتنظر الرجل وهو ابن القرن الرابع عشر فتحسه في معارفه وعلمه وتفكيره من أهل القرن التاسع أو العاشر، مما هو معلول، لوقوف تقدم التأليف عند الحد الذي تركه الواقفون، فرزئ الناس فائدة الانتفاع بأخلاقهم وعوائدهم ومكتشفاتهم، وسبوا شرف النفس باعتيادهم التقليد والاستكانة لكلام الغير، واعتقادهم أن ما أتى به الأقدمون هو قصارى ما تصل إليه قدرة البشر، فهم إذن عالة عليهم في العلم والعبارة والصورة والاختيار أيضا.

إن الفقه الإسلامي والعلوم الشرعية بعامه، وهي تكتسب حرية النماء والازدهار من ذاتيتها وطبيعتها. ومن أعمال العقل والفكر واستمرار البحث فيها، ولا يمكن الادعاء بأنها اكتملت حتى لا فضل فيها لمستزيد ولا مجال فيها لإخصاب أو إثراء، وأن على الأفهام أن تتلقاها كما هي وتسلم بمحتواها وفحواها كما انتهت إلينا - وكأن الحياة قد توقفت وسننها تعطلت.

إن هذا المنظور للعلوم والفقهيات، سلب عنها حريتها وحد من انطلاقتها ونموها، وكان سيفاً مصلتاً على علومنا الشرعية أبقاها حيث كانت منكفئة على نفسها جامدة على ما هي عليه.

2- غلبة المنهج التجزيئي على الاجتهاد الفقهي

إن الناظر في المنهج الذي سلكه الأئمة المجتهدون يلاحظ غلبة النظرة التجزيئية الفردية على حركة الاجتهاد الفقهي في استنباط الأحكام ومعالجة المشكلات التي تواجه المسلمين - على الرغم من أن الحركة من حيث المبدأ كانت تهدف إلى المجالين الفردي والاجتماعي- مما جعل الاجتهادات الفقهية تنصب على المسائل الخاصة التي تهم الأفراد، وجعل «المجتهد خلال عملية الاستنباط يتمثل في ذهنه صورة الفرد المسلم الذي يريد أن يطبق النظرية الإسلامية للحياة على سلوكه، ولا يتمثل صورة المجتمع الذي يحاول أن ينشئ حياته وعلاقاته على أساس الإسلام، وهذا الانكماش الذهني لدى الفقيه لم يؤد فقط إلى انكماش الفقه من الناحية الموضوعية، بل أدى بالتدريج إلى ترسب الفردية في نظرية الفقيه نحو الشريعة نفسها، فإن الفقيه- بسبب ترسخ الجانب الفردي من تطبيق النظرية الإسلامية للحياة في ذهنه، واعتياده أن ينظر إلى الفرد ومشاكله - عكس موقفه هذا على نظرته إلى الشريعة فاتخذت طابعاً فردياً وأصبح ينظر إلى الشريعة، في نطاق الفرد، وكأن الشريعة ذاتها كانت تعمل في حدود الهدف المنكمش الذي يعمل الفقيه به حسب، وهو الجانب الفردي من تطبيق النظرية الإسلامية للحياة.

وكمثال على ذلك، بحث مفهوم الرخصة والاجتهاد فيها حيث انصبت جهود العلماء على ما يخص الأفراد» ولم يعرجوا على أن مجموع الأمة قد تعثر به مشاق اجتماعية تجعله بحاجة إلى الرخصة، ذلك أننا «إذا تأملنا الرخصة فوجدناها ترجع إلى طروء المشقة والضرورة، صح أن ننظر إلى عموم الضرورة وخصوصا».

ومما غفل بعض العلماء عن بحثه في هذا السياق الضرورة العامة المؤقتة، وذلك أن يعرض الاضطرار للأمة أو طائفة منها، مما يستدعي إباحة الفعل الممنوع لتحقيق مقصد شرعي حفاظا على سلامة الأمة وإبقاء لقوتها، من مثل ما يرى بعض العلماء في «المستثنيات من القواعد الشرعية في المعاوزات» فيما لو عم الحرام الأرض بحيث لا يوجد فيها حلال، جاز أن يستعمل من ذلك ما تدعو الحاجة إليه، ولا يقف تحليل ذلك على الضرورات، لأنه لو وقف عليها لأدى إلى ضعف العباد واستيلاء أهل الكفر على بلاد الإسلام» وهذا العمل نظرا لخطورته «يتطلب علماء أهل نظر سديد في فقه الشريعة ويمكن من معرفة مقاصدها، وخبرة بمواضع الحاجة في الأمة».

3- غياب نظرية المقاصد

ولعل غياب نظرية المقاصد الشرعية، وعدم اعتبارها وتنزيلها على الواقع المجتمعي، كان من الأسباب التي تغلبت فيها النظرة التجزيئية على الكلية في استنباط الأحكام، حيث إن فكرة المقاصد، وإن كان الاهتمام بها بدأ منذ الجويني الشافعي إمام الحرمين (ت 478 هـ / 1085 م)، مروراً بالغزالي (ت 550 هـ / 1111 م)، وابن عبد السلام (ت 660 هـ / 1262 م)، صاحب كتاب «القواعد الكبرى» في الكليات الفقهية - فإنها لم تنضج لدى العلماء والفقهاء - بما يؤصلها في حركة الاجتهاد والاستنباط، وتصاغ منهجيتها التطبيقية العملية إلا في القرن الثامن الهجري، حيث أفرد لها الإمام الفقيه أبو إسحاق الشاطبي

المالكي (ت 710 هـ / 1388م)، كتابه «الموافقات» الذي لفه النسيان والإهمال وعدم الاهتمام لقرون، قبل أن ينتبه إليه الشيخ محمد عبده وينهض تلميذه الشيخ عبد الله دراز من مصر بتحقيقه.

والواقع أن النظرة التجزئية للقضايا بدل الرؤية الكلية المتكاملة ستطبع فكرنا الثقافي وستجعل العقل عندنا يفقد أحيانا الرؤية الشمولية للمشكلات المطروحة، ويركز على جانب منها عند الدراسة والبحث، والانصراف إلى زاوية من الزوايا دون إعمال الفكر والنظر في مختلف العناصر المكونة للمشكلات.

4- الاختصار على دراسة الأحكام الشرعية

في سياقها المذهبي:

إن مما ساعد على توقف الفقه وعدم مسابرة حركة التجديد والتطوير، الاختصار على دراسة العلوم الشرعية وحدها أو ما يتصل بها في إطارها ومصنفاتها ومتونها المختصرة، كمكون واحد لثقافة الفقيه، تستأثر بالاهتمام والعقول وتستنفذ الجهد والوقت، وتعطى الإجازات والدرجات العلمية العليا لمن يجيدها ويتفوق فيها، دون دراسة مختلف المذاهب الفقهية الأخرى حتى السنية منها، بله الشيعة- والوقوف على حقيقتها في مظانها ومصادرها الأصلية، ومدى التلاقي بينها ومدى التباين، وسبب الاختلافات التي طبعت بعض اجتهاداتها واستنباطاتها الفقهية، وسر تعدد الأقوال في المسألة الواحدة، ودليل كل مذهب، ولم لم يأخذ به الآخر، وبم يرد؟ مع النظر إلى المرجحات، مما يدخل في الدراسات المقارنة، ويفتح آفاقا جديدة في الموازنة والترجيح والتعليل، على الرغم من وجود مؤلفات رصينة في هذا النوع- بداية المجتهد لابن رشد مثلا- وذلك بحجة الحفاظ على وحدة المذهب والتقليل من الخلافات المذهبية.

وهذا الاختيار الثقافي ذو البعد الواحد، حال دون الاستفادة من العلوم النافعة الأخرى التي قصرت عنها الاهتمامات وضاعت بها الصدور، حتى تلك

التي تخدم العلوم الشرعية، كعلم المقاصد، والعلوم الكونية كعلم الفلك، وكذا العلوم العقلية كالفلسفة التي تنير العقول وتدريب الذهن على النقد والتقويم... مما كان يعتبر الخوض فيه إضاعة للوقت وهدرًا لطاقة العقل.

وتوجهاتهم وأمصارهم وأصقاعهم - وهي غير الاختلاف المشروع- إنها حقا آفة تنال من العمل العلمي والأسلوب المنهجي، أصابت الفكر العربي الإسلامي بعمامة في العصر الحديث، على نحو جعل الثقافة العربية الإسلامية تتسم بالانحطاط وتضطرب بالفردية بدل التكاملية والشمولية، - إذ لم نقل العالمية- ولا تساعد على تحقيق التجديد الفقهي المطلوب.

والذي يتابع الكتابات الثقافية الإسلامية الصادرة عن العلماء والباحثين في مختلف القضايا والمسائل المطروحة، عبر العديد من البلدان والأمصار، يلاحظ تعدد الأبحاث والنظريات الفردية في المسألة الواحدة، وتضاربها أحيانا بين التحليل والتحريم والإباحة المطلقة أو المقيدة، مما يجعل المسلم الفرد أو الجماعة الإسلامية المهتمة في حيرة من أمرها لا تهتدى فيه سبيلا، وكأنما قدر علمائنا ومفكرينا، الانقطاع والتباين بدل التواصل والتكامل.

تلك بكثير من الإيجاز ما أمكننا استقراؤه من عوامل حالت دون تجديد تراثنا الفقهي وتطويره ترجع إلى الماضي البعيد والقريب.

- ضرورة تجديد تراثنا الفقهي الإسلامي:

يمثل فقهاء الإسلام المدون ثروة وتراثا علميا لم تعرف الأمم الأخرى مثله في التنوع والإثراء، مهما قيل عن ثروتها القانونية وأحكامها الوضعية، وذلك بسبب المرجعية الدينية التي قام عليها فقهاء الإسلام، والامتداد الطبيعي الذي عرفه منذ نشأته عبر القرون المديدة التي عاشها في ظل الشريعة الإسلامية، واختلاف الآراء الفقهية وتعدد مذاهبها في فهم بعض النصوص، والاجتهادات في الفروع، الأمر الذي لم تعرفه تشريعات الأمم الأخرى بما فيها

الأوروبية والأمريكية التي لا يتجاوز عمرها قرنين من الزمان أو أقل، وذلك منذ انتصار «العلمانية» على الكنيسة المسيحية وإقرار فصل الدين المسيحي عن الدنيا، مما حرم التشريعات العلمانية من أي مصدر سماوي ومرجع ديني مهما كان فيه من تحريف وتضليل.

ولعل أعظم ثروة يدعيها الأوربيون هي القانون الروماني، ولو وزن ما جاء عن الرومان، ما عدل عشر معشار ما ترك الفقهاء من عيون الفقه ومسائله، وإنها لتشمل من الحلول الجزئية والقواعد الكلية، ما يغني الإنسانية إن بغت الخير لنفسها واتجهت إلى ما ينفعها ويعلو بها.

لكن مع هذه الثروة الفقهية الإسلامية التي تعتز بها أمتنا الإسلامية، وما قامت عليه من قواعد وضوابط، وما اعتمدت عليه من مناهج وأصول، خاصة المنهج الاستنتاجي والاستنباطي، وما بنيت عليه من استدلالات وبراهين، فإن التطور الذي عرفته الحياة في مختلف المجالات، وضرورة الاستعداد لمواجهة التحولات والمستجدات، وحاجة الأمة الإسلامية - بالإضافة لما عندنا - إلى فقه جديد ومتجدد، يزاوج بين شؤون الدين والدنيا، ويتناول أنواعاً أخرى من الفقهيات، غابت أو كادت عن فقهنا الموروث، أصبحت تستدعي ضرورة التجديد والتطوير والإغناء .

وهذا يعني أن التجديد والابتكار، والإغناء، سيطول فقه الحياة أكثر مما سينال فقه العبادات الذي اشتغل به السلف الصالح -رضوان الله عليهم-، ووفوه حقه وأكثر، بما هيأ للمسلمين أن يمارسوا شعائرهم الدينية في سعة واطمئنان .

والدعوة إلى تجديد الفقه الإسلامي لا يعني بحال من الأحوال، التحرير من المذاهب الفقهية المعروفة أو إلغاء التمدب، ولكن التجديد، تفرضه ضرورات عديدة، وتستدعيه عوامل مختلفة، أهمها:

1- إن التجديد سنة من سنن الإسلام وإذا كان يشمل الإيمان والاعتقاد، بما يبعد عنهما الشوائب والانحرافات التي قد تزيغ بصاحبيهما عن جادة الطريق المستقيم، فإنه في الفقه الذي يعني «العلم بالأحكام الشرعية العملية»... والاجتهاد الذي أنتج الفقه - والذي يقوم على است فراغ الجهد لتحصيل أحكام فرعية... يبقى أمرا مشروعا ما دامت الفهوم والاسنباطات قد تم الاستناد فيها على الجهد واست فراغ الطاقة، حيث لا يوجد نص محكم قطعي الثبوت صريح الدلالة، أو اعتمادا على فهم لنص شرعي تباينت حوله الفهوم، وتعددت بخصوصه التأويلات الناتجة عن اختلاف في الرؤية وإدراك المقاصد، أو استناد إلى فتوى في قضية وقع فيها الإفتاء بأكثر من رأي في مناسبات مختلفة فرجح بعض الأئمة الفقهاء حكما، بينما رأى غيرهم حكما آخر.

2- إن التجديد لا يعني الاعتراض على الأئمة الأعلام، ولا التنقيص من مكانتهم العلمية، كما أنه لا يعني إلغاء الاجتهادات، بقدر ما يعني تطويرها وربطها بالواقع وحاجات الناس والاستفادة من العلوم الحديثة ومعارف العصر، وما توافر من معلومات لم تكن معروفة من قبل، مما يساعدنا على إدراك الحقائق واستشفاف المقاصد، وخدمة المصالح العامة للمسلمين على أضواء الشريعة وفي إطارها، فمنع بيع الدم لأنه جزء من أجزاء الإنسان التي يمنع بيعها لحرمتها وكرامتها، أصبح فقها متجاوزا لما في بيع الدم اليوم من منفعة مشروعة عند الضرورة حتى لو كان نجسا، ما دامت قد تعلقت به مصالح الناس، وذلك على غرار بيع الزبل وسائر النجاسات التي تتخذ سمادا للأرض بغرض إخصابها، ومثل ذلك، التبرع بالأعضاء قبل الموت قصد الانتفاع بها، برضى صاحبها... فإن القول بجواز ذلك أو منعه مبني في جزء كبير منه على مراعاة المقاصد والغايات.

3- إن الفقه بمفهومه القرآني أشمل بكثير من المدلول الذي تعامل معه الفقهاء، واهتموا به في بناء مذاهبهم الفقهية عليه، حيث حصروه في

قول الرسول ﷺ «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين» أي في الأحكام الشرعية العقدية والعبادية التي غلبت آنذاك على كلمة الدين، وهذا المنحى الذي سلكه الفقهاء على أهميته، وضرورته لحياة المسلمين، وكونه معتمد الدين وأساس قيامه، يقصر عن المدلول القرآني - الذي يعني الفهم والنظر والتفقه في آيات الله وسنته والكون والحياة، فضلا عن الاعتقادات والعبادات، مما الوحي والتدبر والعقل، سبيل إدراكه والاستفادة منه- ويحصره في آيات التشريع دون الاهتمام ببقية المحاور الفقهية الأخرى والتي تقوم عليها حياة المسلم والأمة الإسلامية، من مثل: فقه المال والاقتصاد، والفقه الدستوري والاجتماعي وفقه السنن... إلخ والتي لا تستقيم حياة المسلم، ولا تقوم عبادته وينهض بأمانة الاستخلاف وتعمير الأرض على وجهها الصحيح إلا بها، الأمر الذي انعكس سلبا على حياة المسلمين وترك فراغا هائلا في ثقافتهم الدنيوية، مما يمكن القول معه بأن هناك نوعا من الفراغ الفقهي في عدد من المناحي، وتحلفا عن مواكبة احتياجات الأفراد والجماعات.

ثم إن اجتهادات فقهاءنا الأجلاء السابقين رحمهم الله، لا ينبغي أن نحملها فوق طاقتها، ولا أن نخضع لها مستحدثات حياتنا المتجددة، كما لا ينبغي أن تكون عائقا عن استخدام عقول الخلف الصالح من أهل العلم والفقه والتقوى والرؤية البصيرة، والنظرة البعيدة، لأن في ذلك إلغاء لهذه العقول التي تعيش الواقع، وتفهم احتياجات الناس عن دراسة ودراية، وترى في بعض المسائل والقضايا ما لم يره الآخرون، والذين يبحثون عن حلول لقضايا ومعضلات عصرنا أو غيرها في تراث القدماء وفقههم، إنما يضيّقون من شريعة الله تعالى، ولا يتعاملون معها بمفهومها الرحب الواسع، ولا ينظرون إلى المشاكل التي أحدثها تطور العصر وتبدل الزمان، وهم بنظرتهم هذه وتعاملهم السابق، إنما يحجرون على العقول أن تخرج من أسارها لتبحث وتنقب، ولتحقق في هذه الأرض، مصالح العباد وتدلهم على سبيل الرشاد.

4- إن من آفة التفكير- عندنا نحن المسلمين- أن نعتبر التراث الفقهي منتهى ما يمكن أن يصل إليه العقل الإسلامي، والواجب يفرض علينا ألا نتجاوزه بل نقف عنده ولا نتحرك إلا في إطاره، مما يحوله إلى حاجز يمنعنا من التعامل المباشر مع المصادر الأساسية لديننا وثقافتنا، ويحول بيننا وبين الينابيع التي استقى منها السلف الصالح- القرآن الكريم والبلاغ النبوي والسنة النبوية، ونحن نردد حديث رسول الله ﷺ «تركتم فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي» ورحم الله الإمام مالكا القائل: لا يصلح أمر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها «لقد حدث لهذه الأمة ما أسماه أحد الشيوخ الأعلام في عصرنا، بالعجب إنها تركت الكتاب للسنة، ثم تركت السنة لأقوال الأئمة، ثم تركت أقوال الأئمة لمؤلفي المتون...» وهكذا دواليك.

ولتجاوز هذا الواقع فإننا مطالبون اليوم- في إطار تجديد الفقه الإسلامي- باستحداث مناهج بحث فقهية تساعد على استنباط أحكام جديدة ذات منحنى عملي تطبيقي يعالج مشاكل العصر وقضاياها في ضوء مقاصد الشريعة، حتى لا تبقى ثقافتنا الفقهية تراثا وترفا فكريا لا غناء فيه وهذا في غير ما حددت النصوص الشرعية الواضحة الدلالة من أحكام وقوانين تعلو عن الزمان والمكان ولا تقبل تجديدا ولا تغييرا.

- إجراءات أولية لتحقيق التجديد:

وسعيا وراء تجديد فقهي معتبر، نقترح بعضا من الإجراءات الأولية التي نراها مدخلا لتحقيق التجديد:

1- مراعاة جانب اليسر في الإفتاء

يعتبر الإفتاء الذي هو: الإخبار بحكم الله تعالى باجتهاد عن دليل شرعي، من مراتب الاجتهاد الثلاثة المشهورة.

والإفتاء الذي يندرج في سياق الفقه، يتغير بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والعوائد وظروف العصر، والملابسات المحيطة بالوقائع، مما يقتضي تجديدا فيه وتغييرا، يشهد لذلك ما كتبه ابن قم الجوزية في كتابه «إعلام الموقعين» تحت عنوان: «في تغيير الفتوى واختلافها»، حيث قال: «فكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة».

وتأسيسا على ذلك ينبغي: الإفتاء:- عند الاقتضاء- بالرخص الشرعية ما أمكن، أكثر من العزائم» فإن الله تعالى يحب أن توفى رخصه كما يحب أن توفى عزائمه». بحيث المسألة المطروحة قد وقع فيها الإفتاء باجتهادين، أخذ بالأيسر منهما، كالفتوى بجواز البيع لأجل مع زيادة الثمن، مما دعت إليه الضرورة اليوم، وأجازه جمهور من العلماء، على الرغم مما قد يلاحظ فيه من شبهة الربا لأن الأصل الإباحة وعدم وجود نص في التحريم.

وفي قواعد عز الدين بن عبد السلام في أواخر قاعدة «المستثنيات من القواعد الشرعية في المعاوضات»، لو عم الحرام الأرض بحيث لا يوجد فيها حلال، جاز أن يستعمل في ذلك ما تدعو إليه الحاجات، ولا يقف تحليل ذلك على الضرورات، لأنه لو وقف عليها لأدى إلى ضعف العباد واستيلاء أهل الكفر والعناد على بلاد الإسلام، ولا ينقطع الناس عن الحرف والصنائع التي تقدم المصالح... على أن يقتصر في ذلك على ما تمس الحاجة إليه. ولو دعت إلى غضب أموال الناس لجاز للمكلف ذلك، بل يجب عليه إذا خاف الهلاك لجوع أو حر أو برد، وإذا وجب هذا لإحياء نفس واحدة فما الظن بإحياء النفوس».

«ومن ذلك الإفتاء بصحة بيع الوفاء: حين كثر الدين على أهل بخارى. وهكذا بمصر، فقد سموه بيع الأمانة... وفي القنية والبغية: يجوز للمحتاج الاستقراض بالريح».

وإذا تعددت الاجتهادات الفقهية في بعض الأحكام يمكن الإفتاء بما هو أنفع للمسلمين وأيسر لهم، فزكاة الفطر مثلاً يمكن الإفتاء بإخراج قيمتها نقوداً لا من غالب أهل البلد فقط، ما دام ذلك يحقق مقاصد الشرع الذي هو إغناء الفقير يوم العيد عن السؤال، مما يتحقق بالنقود أكثر مما يتحقق بالطعام، وقد أفتى بذلك الخليفة عمر بن العزيز والإمام أبو حنيفة، كما أن معاذ بن جبل -رضي الله عنه- أخذ في الزكاة الخميس واللبيس الذي يصنعه أهل اليمن مقابل الذرة والشعير، والشاة من الغنم، والبعير من الإبل، على الرغم من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصاه بأخذ الحب والشاة والإبل، لما في اجتهاد معاذ من تيسير، وتحقيق لمقاصد الشريعة ومصلحة الفقراء.

ومثل ذلك، ما يترتب على تطبيقه من الاجتهادات والتقيد بها من حرج شديد أو مشقة، عملاً بمبدأ: رفع الحرج في الإسلام، كالإفتاء بغلبة الظن في استقبال القبلة وقبول شهادة النساء وحدهن فيما يخصهن، وكذا تطبيق القاعدة الشرعية الكلية: «المشقة تجلب التيسير» كما هو الشأن في حال السفر حيث يباح الفطر، وتسقط الجمعة والجماعة، وكذا في حالات المرض من إباحة تناول المحرم للعلاج وعموم البلوى...

2- مراعاة خصوصية الأقليات

إن المسلمين المقيمين في المهاجر الأوروبية والأمريكية وغيرها- مما يعرف اليوم بالأقليات المسلمة- يواجهون مشاكل وقضايا تثير أسئلة وتطرح إشكالات جديدة تتجاوز القضايا الفقهية التقليدية المتعلقة بالطعام المباح واللحم الحلال وثبوت الهلال والزواج بغير المسلمة... بالفقه التقليدي أو «منطق الضرورات» و«النوازل» لا يفي بحاجتها ولا يطمئن السائلين عنها، خاصة والأقليات المسلمة في المهاجر تتعدد مصادر الإفتاء فيها بين محلل قياسي للحاضر على الواقع، والغائب على الشاهد، مع الفروق النوعية وتبدل المجتمعات

وتغير الظروف مما يوقع المسلمين في حيرة وخرج وبلبله واضطراب، ويزيد من غربتهم وعزلتهم، ويعوقهم عن الحياة العادية في دعة واطمئنان ويظهرهم بمظهر التخلف والفرقة، ويظهر الإسلام بمظهر العاجز عن مواجهة أسئلة الحضارة والعمران».

إن مشكلة الأقليات المسلمة لا يمكن أن تواجه إلا باجتهاد جديد، ينطلق من كليات القرآن وغاياته وقيمه العليا ومقاصد شريعته ومناهجه القويم، ويستتير بما صح من سنة وسيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم في تطبيقاته للقرآن وقيمه وكلياته، خاصة وأن أكثر فقهاءنا لم يأخذوا عالمية الإسلام بعين الاعتبار في تنظيرهم الفقهي لعلاقة المسلمين بغيرهم، بل عبروا عن نوع من الانطواء على الذات لا يناسب مع خصائص الرسالة الخاتمة والأمة الشاهدة.

والتجديد في الفقه لا ينبغي الاقتصار فيه على الإمام بالعلوم الشرعية، أو المذاهب الإسلامية المدونة، بل لابد من استشارة أهل العلوم العصرية في كل تجديد يتوقف الخوض فيه على معرفتهم وخبرتهم، وهذا مقتضى قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: 43) ذلك أن هذا الأمر الرباني ليس خاصا بالعلوم الشرعية، وإنما هو أمر عام في مختلف فروع المعرفة، وعلى الذي يجهلها، السؤال عنها ولو كان عالما مجتهدا في فقه الشريعة: ﴿وَلَا يَنْبَغُ مِثْلَ خَيْرٍ﴾ (فاطر: 14).

3- تنقية وتبسيط

تنقية الفقه الإسلامي وتحليصه مما لم يعد له وجود في تاريخنا وعفا عليه الزمن، من مثل مسائل الرق والرقيق، والقن وملك اليمين والمكاتب والمدير، وأم الولد، وغير ذلك مما أخذ مساحات كثيرة من كتب الفقه القديمة التي مازالت تدرس في المعاهد بالرغم من طابعها التقليدي- بحجة تدريب الطلبة

على التعامل المباشر بكتب التراث- مما يمكن تحقيقه باعتماد كتاب واحد منها فقط - الأمر الذي لاحظ معه أحد أعلام الفكر الإسلامي إلى «أن الكتب التي تدرس في الجامعات الإسلامية العريقة قد كتبت في عصور تراجع الحضارة الإسلامية، عصور الحواشي والتفاصيل، مع الاحتياج إلى دراسة كتابات العصر الحديث» 126 وكذا الدراسات المقارنة.

ومثل ذلك تبسيط ما يصعب على العقول فهمه ويستغلق إدراكه من المصطلحات الفقهية - بإعادة كتابتها بأسلوب سهل وألفاظ مفهومة من مثل الدراع: ما بين 50/70 سنتيمترا والوسق / ستون صاعا، والقفيز/ مكيال : ثمانية مكاييل، وما إلى ذلك من المقادير، وأنصبه الزكاة / بنت المخاض، وابن اللبون إلخ التي كانت مقبولة متداولة في زمانها، وتحولت في عصرنا هذا إلى رموز ومستغلقات يحسن تبسيطها وتقريبها إلى الأفهام ربطا لها بالواقع. وإدراج كل ذلك مع مختلف الاجتهادات الجديدة فيما يحقق ويعاد طبعه ونشره في كتب التراث الفقهي مع المبررات والأدلة التي تم الاستناد إليها في التجديد، والمصادر التي اعتمدتها، حتى لا يظن أن استبدال القديم بالجديد مجرد رغبة دنيوية ومسايرة لعملية التطور ومواكبة العصر، مما يعتبر عبثا وتفلتا من الأحكام.

4- ضرورة تعليل الأحكام

إن المسلم اليوم، والإنسان بعامة، أكثر استعمالا للعقل وأشد طلبا للتعليل والتبرير ممن سبقه، إذ لم يقبل الأحكام والقوانين الدنيوية- وخاصة المستنبطة منها والمستنتجة - دون معرفة عللها، وتبين المقصد الشرعي منها، وقد خفيت على بعض أئمة المجتهدين، علل ومقاصد أحكام الشريعة والفقه في عدد من الأحكام التشريعية والاجتهادات الفقهية في مجال المعاملات المالية والتجارية والبيوعات، والعقوبات الجنائية، واعتبروها تشريعات تعبدية كأحكام العبادات، ولم يكلفوا أنفسهم عناء البحث عن مقاصد الشرع فيها

ليعللوهـا، الأمر الذي يجعل بعض الأحكام والاجتهادات في عصرنا الذي هو زمن الفهم والتمييز والتعليل والتبرير، لا تقع في النفس موضع القبول والرضى، إن لم تكن موضع توقف ونظر، فينصرف الناس عن التقيد بها والعمل وفقها. هذا مع أن التعليل لتفاصيل الأحكام في الكتاب والسنة أكثر من أن تعد أو تحصى.

ولذا كان الواجب على علمائها (أي الأمة) تعرف علل التشريع ومقاصده ظاهرها وخفيها، فإن بعض الحكم قد يكون خفيا، وإن أفهام العلماء متفاوتة في التفتن لها، فإذا أعوز (بعض العلماء أو جميعهم) في بعض العصور الاطلاع على شيء منها، فإن ذلك قد لا يعوز (غيرهم) من بعد ذلك.

5- ربط الأحكام بالمسميات

إن الأحكام الشرعية تحليلا أو تحريما تتعلق بالأشياء المنظور إليها عند التشريع، والأسماء الموضوعة أساس لمسميات بعينها معروفة عند الشارع والناس، باعتبار أن الأحكام منوطة بالمعاني والأوصاف لا بالأسماء والأشكال.

إلا أن بعض الفقهاء اضطرب عليهم الأمر أحيانا بسبب عدم تبين حقيقة الأشياء، وظنوا أن بعض الأحكام منوط بأسماء الأشياء لا بمسمياتها المستوفية لشروط التحريم الموجبة لحكمه الشرعي، فوقعوا في عدد من الأخطاء التي جعلت الناس بضطربون في التعامل مع بعض الأشياء من حيث حلها وحرمتها، وذلك مثل تحريم خنزير البحر الذي هو نوع من الحيتان، أصغر من الدلفين، ظنا منهم أن التحريم يشمل له لأنه يشترك في الاسم مع الخنزير البري المحرم شرعا في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ﴾ (المائدة: الآية: 3) ومثل تحريم الصور الفتوغرافية المستحدثة في عصرنا، والتي لا يقصد بها مضاهاة خلق الله تعالى، أو تلك التي لها ظل من المجسمات التي تطلق عليها «التماثيل» كصور المسيح عند النصارى، والبقرة عند الهندوس،

وما شابه ذلك من الصور التي يقدس أصحابها، والتي وردت بخصوص مسمياتها أحاديث كثيرة تحرمها كقوله صلى الله عليه وسلم فيما ورد عن عبد الله بن مسعود: «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «إن أشد الناس عذابا عند الله المصورون»، وكذلك إفتاء بعض فقهاء العصر بحرمة التدخين المصنوع من ورث التبغ ظنا منهم بأنه الحشيش المخدر.

ومما يستوقف النظر في موضوع ربط الأحكام الشرعية بالمعاني والأوصاف، والذي تشابهت فيه الأمور، واختلطت فيه الأسماء بالمسميات، اعتبار الحساب الفلكي الذي يعتبر من أهم العلوم الكونية- هو علم التنجيم القائم على الحدس والتخمين والعرافة والتنجيم، والتعاطي له زيغ وابتداع- وإسقاط حكم تحريمه الشرعي الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم: «من أتى عرافا أو كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد » وقوله ﷺ فيما رواه أبو داود وابن ماجه: «من اقتبس شعبة من النجم فقد اقتبس شعبة السحر»- على علم الحساب الفلكي الذي أجمع المسلمون على قبول اعتماده في تحديد مواقيت الصلوات بدلا من الرؤية القرآنية، وكذا تحديد جهة القبلة، ولكنهم توقفوا عن اعتماده بدلا من الرؤية البصرية في تحديد بدايات الشهور القمرية بالرغم من اعتماده في بدايات أيام الصام والإمساك عن الأكل ! مما حد من الاستفادة منه.

6- اعتماد دليل الاستحسان في تجديد الفقه

يعد دليل الاستحسان الأصولي من المسالك الفقهية المعتمدة في تنشيط حركة التجديد الفقهي، وخاصة في قسمه الثاني، الذي يعني العدول عن حكم كلي استثنائي لظروف وموانع تحول دون تطبيق الحكم الأصلي باعتبار المصلحة اقتضت ذلك.

وقد ذكر العلماء للاستحسان بهذا المعنى في تراثنا الفقهي أمثلة مختلفة كنهى الشارع عن بيع المعدون والتعاقد عليه، ولكنهم رفضوا في أشكال منها استحسانا وطلبا للمصلحة كالسلم والإجارة والمزارعة والمساقاة والاستصناع. وهي عقود، المعقود عليها فيها معدوم وقت التعاقد، لكن حاجة الناس إلى هذه المعاملات جعلت الشارع يرخص فيها، وقد أكثر الحنيفة من استعماله. «وتكاد تجمع كلمة الفقهاء المعاصرين على أهمية دليل الاستحسان في تنشيط حركة الاجتهاد الفقهي المعاصر، وكونه أصلا شرعيا لا محيد عنه في معالجة قضايا عصرنا الذي تعقدت فيه مطالب الحياة، وتعددت وجوه الكسب والانتفاع بأنماط عملية من الوقائع الحادثة والمستجدات، التي لا نظير لها في موروث التشريع الإسلامي. وهي أحوج لهذا الدليل ولغيره من الأدلة الأصولية المندرجة في دائرة خلاف الأصل في التشريع، من أي حقبة تاريخية مرت.

وختاما فإن من واجب العلماء والفقهاء وذوي الرأي والمشورة في عصرنا هذا أن يعيدوا النظر في العديد من الاجتهادات الفقهية بما يتناسب وسنة التجديد ويتلاءم مع ظروف العصر واحتياجات الإنسان، دونما تضييع لحدود الله أو تطاول أو مس بالأحكام الشرعية التي جاءت بها النصوص المحكمة القطعية الثبوت، الواضحة الدلالة، وكذا السنة التشريعية المتواترة، ذلك أن الأمة الإسلامية لا تخلو في كل عصر وزمان من رجال علم وفقه وورع وتقوى، وقدرة على الفهم والاجتهاد وإبداء الرأي الحصيف، أتاها الله تعالى علما كما من على السابقين: وتقوى وخشية، كما أنعم على الأقدمين، ولهم من العلم وحسن النظر الشرعي ما يفيد الأمة الإسلامية في عصرنا، فلم الإعراض عنهم والتشبث بالتراث الذي تجاوز بعضه الزمان والفكر؟ ولم الوقوف في وجه التطور والتغيير، والارتكان فقط إلى ما نجده مكتوبا عند القدماء؟.

إن الأمة الإسلامية في حاجة إلى خطاب فقهي متجدد، يزاوج بين الوفاء للتراث الفقهي القديم دون تعصب أو تبعية، ويواكب في نفس الآن الجديد والتغيير اللذين تفرضهما سنة التطور وحركة الزمن ومستحدثات العصر.

إنها معادلة صعبة ليس من السهل تحقيقها: الاحتفاظ بالتراث الفقهي في حدود الاستفادة منه باعتبار ديوانا فقها وسجلا لماض مشرق، «دون التمسك بحرفيته حتى لا نعيش في زمن الآخرين».

تجديد علم أصول الفقه

وتجديد الفقه الإسلامي يستتبعه تجديد «علم أصول الفقه» الذي هو في الاصطلاح الشرعي: «العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية» باعتبار أن موضوعه هو «علم الفقه»، بأدلته الشرعية من حيث إثبات الأحكام الشرعية بمجزئياتها، بطريق الاجتهاد بعد الترجيح عند تعارضها. فالترابط بينهما عضوي والعلاقة بينهما، علاقة النظرية بالتطبيق، لأن علم الأصول يمارس وضع النظريات العامة عن طريق تحديد العناصر المشتركة، على العناصر المختلفة التي تختلف من مسألة إلى أخرى، فإذا كان الفقيه يستنبط الأحكام الجزئية من الأدلة، فإن منهجه الذي يسلكه في ذلك، هو البحث في إطار القواعد والضوابط الكلية وتطبيقها على الأدلة التفصيلية.

قد عرف تطورا عبر العصور، واستعمالا مختلفا من لدن العلماء، وأنصار المذاهب الفقهية وعده بعض الأئمة «علما ازدوج فيه السمع والعقل وتكامل فيه المنطق والشرع، وإذا كانت فيه من القواعد والضوابط ما يعتقد أنه لا سبيل لتغييره، فإن فيه أخرى قابلة للتطوير ومحتاجة للتجديد الذي هو سنة من سنن الإسلام، باعتبارها ليست تعبدية ولا مفروضة ولا موقع تقديس، بقدر ما هي ضوابط عقلية، قصد بها ضبط مسالك الاجتهاد وتقريب الآراء بين الفقهاء المجتهدين، ولكن ذلك لم يتحقق بالقدر المطلوب، بسبب أن قواعد هذا العلم انتزعت من الفروع المذهبية، الخلافية ولم تعتمد إلا في مرحلة متأخرة من تدوين الفقه، باعتبار أن علم أصول الفقه لم يدون في

شكله الذي هو عليه إلا بعد تدوين الفقه بحوالي قرنين من الزمان، ولذا ظلت معظم مسائله محل خلاف بين الفقهاء الذين لم يلتزموا قواعد علم الأصول ليقتربوا مسافات الخلاف بينهم، اعتقاداً منهم أن أصول الفقه ليست قطعية معتمدة على أدلة سمعية.

ملاحظات العلماء على أصول الفقه: والدعوة إلى تجديد علم أصول الفقه تقوم على جملة من الملاحظات التي يوجهها بعض الباحثين من العلماء باعتبار أن ما يكون أصاب الفقه من ضعف وتوقف، أثر سلباً على علم أصول الفقه وتسرب إليه ما نال الفقه من تأخر وجمود.

أ- قصر اهتمامه على فقه العبادات

إن علم « أصول الفقه » ظل مرتبطاً بمجاله المعرفي الذي نشأ من أجله، وهو فقه العبادات، وبعض أنواع المعاملات، والمنهج الذي اعتمد عليه في النظر والاستدلال، لا يساعد على تأصيل أنواع الفقه الأخرى كالفقه الدستوري، والمالية، وفقه المعاملات فيما يشمل علاقة الفرد بالدولة في المجالات الإدارية والمالية... باعتبار أن موضوعات هذه الأنواع الفقهية لا تتفق طبيعتها مع المنهج الفقهي في العبادات والأحكام المتصلة بها التي ركز عليها علم أصول الفقه، الذي غلبت على قواعده وضوابطه ما يتفق وفقه الشعائر الذي انصب عليه اهتمام الفقهاء.

ب- عدم مناسبته للعلوم الأخرى

إن هذا العلم لا يساعده على أن يكون أداة لتطوير مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية... التي تحتاج - من منظورها الإسلامي إلى قواعد أوسع وضوابط أشمل، باعتبار أن معتمداً من قرآن وسنة يقوم على وصف الظواهر الاجتماعية والطبيعية والإنسانية ذات الصلة الوثيقة بفهم الوجود الاجتماعي والإنساني، مما يحتاج التعامل معه والاستفادة منه إلى منهج

علمي من التأويل والتحليل والتركيب، يقوم على رصد الظواهر الكلية والصور الشاملة لتلك العلوم ويتخطى النظر الجزئي لها، مما لا يوفره علم أصول الفقه للاجتهاد الفقهي التشريعي.

ج- ضرورة تبسيطية

إن هذا العلم يحتاج إلى تخلص مباحثه من مثل: «حكم الأشياء قبل الشرع» «وحاكمية الشرع»، والعناية الزائدة بالحدود والتعاريف التي تحتاج إلى تبسيط وتيسير لتسهيل دراسته والاستفادة منه من مثل: تخريج مناط الحكم- الذي أنكرته الشيعة والمعتزلة والظاهرية- وتحقيق مناط الحكم، وتنقيح مناطه لما فيها من تعقيد تلتبس العلية فيها مع الوصف، والخصوصية مع العمومية، كما يحتاج إلى مراجعة شاملة للأسس التي قام عليها، وإخضاعها لميزان النقد والنظر وتنقيتها مما اختلط معها من عناصر غريبة عنه.

د- عدم وفائه لحاجتنا المعاصرة

إن علم أصول الفقه التقليدي الذي نلتمس فيه التوجيه والإرشاد في استنباط الأحكام، والذي خضعت له حركية الاجتهاد، لم يعد مناسباً للوفاء بحاجتنا المعاصرة حق الوفاء، لأنه مطبوع بأثر الظروف التاريخية التي نشأ فيها، بل بطبيعة القضايا الفقهية التي كان يتوجه إليها البحث الفقهي، فضلاً عن أنه خاطب الواقع المادي والحضري والإطار الاجتماعي والسياسي في زمانه وتأثر به دون ريب.

تلك جملة من الملاحظات والانتقادات التي وجهت إلى علم أصول الفقه، سواء على مستوى بنيته وظروف نشأته أو على مستوى منهجيته، والتي استأثرت باهتمام عدد من العلماء الباحثين في الشرق والغرب، مما يمكن القول معه، إن تجديد علم أصول الفقه وتطويره- لا إلغائه- على مستوى الموضوع والمنهج - أصبح مطروحاً على بساط البحث الفقهي العلمي لتيسير

تجديد الفقه وبعض أحكامه، وذلك في سياق ارتباطه بعدد من العلوم التي تعايشت معه ونمت في أحضانه كعلوم اللغة والكلام والمنطق .

ولعل أول ما يجب التعجيل به في هذا المجال: «استخراج القواعد والمبادئ المتفق عليها من قبل أئمة المذاهب، والعمل على صياغتها في مصنف خاص يصلح أن يكون أساسا لمدونات عصرية في تنظيمها، وتلتزم بمقتضيات الأصول المتفق عليها من حيث التنظير والتطبيق، وهذا العمل يتطلب دراسة وافية يشترك في وضعها مجموعة من المتخصصين».

والدعوة إلى تجديد علم أصول الفقه، قد تكون موضع استغراب يمكن أن يبلغ حد الإنكار أحيانا من لدن المحافظين ومقلدي المذاهب الفقهية الذين قد يرون في هذه الدعوة خروجا عن سنن السلف الصالح، وتطاولا على هذا العلم الذي قعد الفقه وضبط مجال الخوض فيه، جاهلين أو متناسين أن التجديد لا يعني الإلغاء والتخلي عنه جملة وتفصيلا، وأن التجديد الفقهي الذي دعونا إليه وتطوير بعض أحكامه أو استنباط ما أصبحت الحاجة تدعو إليه من حلول وإجابات إسلامية، لما جد من وقائع ومستحدثات معاصرة في شتى مجالات الحياة، لا يتم إلا في إطار مناهج علمية متجددة وضوابط وآليات حديثة تراعي الخصوصيات والتطورات التي أصابها مناهج البحث، دونما إغفال لما بذله السابقون من جهود، وقدموه في هذا الموضوع من عطاءات، ولكن دون جمود أو تعصب.

